الملتقى الوطني الافتراضي حول: التأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير–
يوم 12 شوال 1442هـ الموافق لـ 24 ماي2021 م
جـــامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإســـــلامية قسنطينة– قسم الاقتصاد والإدارة

الدور الاقتصادي للتأمين التكافلي على ضوء التوجه الدولي نحو تطبيقات المالية الإسلامية: مع الإشارة إلى حالة سلامة للتأمينات في الجزائر

سفيان خوجة علامة [1]، قايد مريم [2]

[1، 2] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي، وكيفية الاستفادة من هذه الخدمة لتطوير قطاع التأمين في الجزائر، خاصة وأن الجزائر تتوجه نحو تطبيقات المالية الإسلامية. ولقد توصل البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها أن استخدام التأمين التكافلي في الجزائر باعتباره بديلا عن التأمين التجاري، يؤدي إلى تحقيق العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية على غرار دعم التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق من الأهمية وضع إجراءات وآليات متعددة الأبعاد تضمن نجاح صناعة التأمين التكافلي، خاصة ما تعلق منها بالجانب الإداري والشرعي والقانوني.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، المالية الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

Abstract: .

This study aims at clarifying the Economic Importance of Takaful insurance, and its rol for developing Algerian insurance sector, in light of the orientation of the Algerian financial system towards Islamic finance applications.

The study reached a basic conclusion that the use of Takaful insurance in Algeria as a means of achieving many positive economic impacts, such as to support economic development. On this basis; it is important to put multi-dimensional procedures and mechanisms that ensure the successful inclusion of the Takaful insurance, especially what is related to the administrative and the legal aspects.

Key words: Takaful insurance, Islamic finance, economic development.

مقدمة:

يعد التأمين ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي لما له من دور في دعم الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وهو يعتبر أحد الصناعات المالية التي تختص بإدارة مخاطر المتعاملين الاقتصاديين، حيث تطورت أساليبه وتعددت أنواعه وكبر حجمه عبر تطور الحاجات الانسانية وتعدد الأخطار غير المتوقعة المرافقة للتحولات المعاصرة، وعلى هذا النحو أصبح قطاع التأمين يشكل أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية المهمة التي لها تأثير اقتصادي متعدد الأبعاد.

وفي ظل هذا التطور، ومع التوجه الدولي نحو تعزيز العمل بالاقتصاد الإسلامي أصبح من المهم بمكان وضع نشاط التأمين قيد الدراسة المستمرة ليتلائم مع مخرجات الصناعة المالية الإسلامية ولتتماشى مبادئه مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. ومن هذا المنطلق يعكس التأمين التكافلي هذا التوجه باعتباره أحد أهم آليات الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي.

والملاحظ أن صناعة التأمين التكافلي شهدت نموا ملحوظا عبر العالم، حيث أصبح الطلب عليها في تزايد مستمر، جنبا إلى جنب مع الطلب على التمويل الإسلامي، والذي يعتبر أحد مستلزماته، خاصة وأن التأمين التكافلي يقدم خدمات ومزايا تضاهي نظيره التقليدي، إذ يعمل في سوق قطاع التأمين التكافلي ما يقدر نحو 306 شركة منتشرة في ما لا يقل عن 45 دولة عبر العالم بحجم يقدر نحو 27 مليار دولار، وذلك وفقا للإحصائيات التي أفاد بها تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020. ورغم هذا النجاح الذي حققته صناعة التأمين التكافلي إلا أنه يواجه العديد من المتطلبات المتعددة الأبعاد، والتي من الضروري توفيرها لضمان الوصول إلى الأثر الاقتصادي المرجو.

والجزائر على غرار العديد من دول العالم الإسلامي تسعى للاستفادة القصوى من التأمين التكافلي وتعظيم آثاره، وبهذا الخصوص اصدارت تنظيمات حوله، آخرها ما تعلق بالمرسوم التنفيدي رقم21-81 الصادر في 23 فبراير2021 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، وهذا في إطار مسعى مخطط العمل لتطوير التمويل الإسلامي.

في ظل هذه الظروف، وأمام هذه الوضعية تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما أهمية تعزيز إدماج صناعة التأمين التكافلي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضية الدراسة:

التأمين التكافلي إذا ما تم التوسع في استخدامه في قطاع التأمين، فإنه سوف يعمل على تفعيل الدور الريادي له من خلال الإسهام في دفع عجلة التنمية الشاملة.

منهج الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المرتبطة بالتأمين التكافلي، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تبيان أثر التأمين التكافلي على الاقتصاد الوطني، مع عرض أسس ومتطلبات إدماج هذه الأداة في النظام الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال الإشارة إلى حالة الجزائر إشارة لشركة سلامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الاقتصادي للتأمين التكافلي، خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال توفيره الضمانات لدعم النشاط الاقتصادي، وأهمية ذلك في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي.

المحور الثاني: تجربة التأمين التكافلي في الجزائر.

1. الإطار النظري للتأمين التكافلي:

1.1- مفهوم التأمين التكافلي:

جاء في مضمون قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الحادية والعشرين بتاريخ15-19 محرم1435 هـ الموافق 18-22 نيسان2013م، على أن التأمين التكافلي يمثل: "اشتراك مجموعة أشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على أن يدفع كل منهم مبلغا معينا

على سبيل التعاون لصندوق غير هادف للربح، لتعويض الأضرار التي تصيب أيا منهم إذا تحقق الخطر المعين، وفقا للعقود المبرمة والتشريعات المنظمة".[1]

ويعرف التأمين التكافلي أيضا على أنه:" نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/ أو معنويون يطلق عليهم اسم " المشاركون". ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة". وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى"صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين". وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها.[2]

وقد خص مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعريف التأمين التكافلي على أن: "التكافل يعني التضامن، حيث تتفق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضا متعاونين في تحمل خسارة ناتجة من مخاطر معينة. في ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاما بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار. وهكذا فإن الاكتتاب في التأمين التكافلي يتم على أساس تعاوني، طبقا لبعض الأوجه في التأمين التعاوني التقليدي. يتكون هيكل التأمين التكافلي في الغالب من مستويين يتمثلان في شكل مختلط يجمع بين النظامين التعاوني والتجاري- وهو ما يشكل مؤسسات التكافل-في حين يمكن من حيث المبدأ أن تكون هيكلا تعاونيا بحتا".[3]

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول بأن التأمين التكافلي على أنه تنظيم تعاوني تعاقدي وصيغة من صيغ إدارة المخاطر وعقد من عقود التبرع، يهدف بالأساس إلى توزيع الأخطار بين مجموعة من المشتركين، حيث يتبرع كل واحد منهم بدفع مبلغ مالي يكونون به

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة التعاون الإسلامي)، قرار بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، 1435هـ ، 2013، ص 2، على الموقع الالكتروني الآتي: www.iifa.org

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2020، العدد81، 2020، ص38، والمادة3، المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، ص8، على الموقع الآتي: www.joradp.dz

[3] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، 2009، ص2.

صندوق، يكون مستقلا عن حساب المساهمين لدى مؤسسة التأمين التكافلي له حكم الشخصية الاعتبارية وغير هادف للربح، يتم من خلاله دفع التعويض عن الضرر الذي لحق أحد المشتركين نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه.

2.1- أنواع التأمين التكافلي:

تنقسم أعمال التأمين التكافلي إلى قسمين:

التأمين التكافلي العائلي: وهو الذي يشمل عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال والتأمين على المرض والتأمين على الحوادث البدنية المرتبطة بالتأمين التكافلي العائلي.

التأمين التكافلي العام: وهو يشمل عمليات التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات.

3.1- مبادئ التأمين التكافلي وأسسه الشرعية:

يتضمن التأمين التكافلي على المبادئ والأسس الشرعية الآتية:

1.3.1- المبادئ والأسس الشرعية من حيث المعاملات:

الالتزام بالتبرع: وهو أحد أنواع المعاملات المالية الإسلامية الأساسية لبرامج التأمين التكافلي، وهو المبلغ الذي يساهم به كل مشترك في التأمين التكافلي للوفاء بالتزامات المساعدة المتبادلة ودفع المطالبات المقدمة من المشتركين.

التعاون: مفهوم التعاون أو المواساة التعاونية مبدأ أساسي آخر في عملية التأمين التكافلي، حيث يتفق المشتركون أن يعوض بعضهم بعضا تعاونيا عن خسائر معينة، وبما أن التأمين التكافلي ينظر إليه في الغالب على أنه شكل من أشكال التأمين المشترك أو التعاوني، فإن الهدف الأول في التأمين التكافلي ليس الربح وإنما المواساة التعاونية المشتركة، التي تعتمد على مبدأ التعاون/ المواساة المشتركة. وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. المائدة، الآية02. وأن كلمة التكافل نفسها في اللغة العربية تدل على التضامن

تحريم الربا: يدخل في أعمال التأمين التقليدية عنصر الربا ولذلك فإنه من المهم أن تكون الاستثمارات في كل من صندوق التكافل وحملة الأسهم خالية من الربا.[4]

---

[4] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، 2009، ص8.

ويجدر الذكر أيضا أن مبادئ التأمين التكافلي السابقة الذكر تستتبعها تفادي الجهالة والغرر الذي يدخل في الأجل وهو محرم شرعا، على غرار اجتنابه المقامرة خاصة وأن التعويضات مبنية على أساس التبرع المؤكد لروح التكافل والترابط.

2.3.1- المبادئ والأسس الشرعية من حيث التنظيم:

وفي إطار الجانب التنظيمي للتأمين التعاوني فهو يتسم بالمبادئ والأسس الشرعية الآتية:[5]

- قيام الشركة المنظمة للتأمين بإنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم.
- الشركة وكيلة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيلة في استثمار موجودات التأمين.
- يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعوائد استثماراتها، كما أنه يتحمل التزاماتها.
- يجوز أن تشتمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على ألا تستحق الشركة المديرة شيئا من ذلك الفائض.
- صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين، والفوائض المتراكمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة.
- أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال ايجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة.
- تعيين هيئة رقابية شرعية تكون فتاواها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي.

[5] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017)، المعايير الشرعية، ص688، على الموقع الالكتروني الآتي: http://aaoifi.com/24188/

الجدول 1: أوجه الاختلاف بين نظام التأمين التعاوني ونظام التأمين التجاري

يختلف نظام التأمين التعاوني عن نظام التأمين التجاري من خلال النقاط الآتية:

الموضوع	نظام التأمين التعاوني	نظام التأمين التجاري
العقود المستخدمة	تبرع بقصد التعاون	تجاري يقصد منه الربح
مسؤولية المؤمن (الشركة)	دفع التعويضات والمصروفات من صندوق التكافل أو من قرض الحسن في حالة عجز الصندوق	دفع التعويضات والمصاريف من الصندوق المختلط (أقساط ورأس مال).
مسؤولية حملة الوثائق	دفع الاشتراكات	دفع الأقساط
رأس المال المستخدم في دفع التعويضات	اشتراكات حملة وثائق التكافل	رأس مال المساهمين والأقساط
الاستثمار	مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية	لا توجد قيود شرعية
الحسابات الداخلية	يوجد حسابان (صندوقان) حساب حملة الوثائق وحساب المساهمين في الشركة	يوجد حساب واحد فقط مختلط لرأس المال والأقساط
الفائض التأميني وعوائد استثمار الاشتراكات	من حق حملة الوثائق ويعاد توزيعه عليهم	يعتبر ربح للمساهمين

المصدر: بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق- دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمينات)، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر2011، رابطة العالم الإسلامي، ص20.

4.1. تطور صناعة التأمين التكافلي عبر العالم-أرقام ومؤشرات:

بلغت مساهمات التأمين التكافلي الإجمالي العالمي عام 2018 ما يقدر بـــ27,01 مليار دولار مقارنة ب26,11 مليار دولار بالنسبة للسنة التي سبقته، وخلال فترة 8 سنوات الممتدة بين 2011-2018 نمت مساهمات التأمين التكافلي بمعدل نمو متوسط مركب قارب8,5% كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل1: اتجاهات مساهمات التأمين التكافلي الإجمالي العالمي (2011-2018)

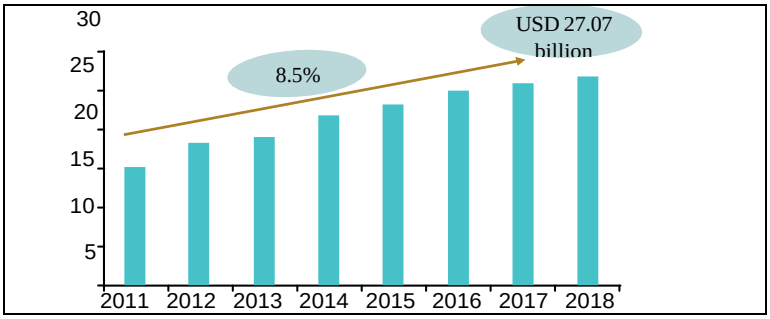

Source:IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT2020, p36.

وبحسب المنطقة، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة عام 2018 كأكبر سوق تكافل عالمي بمساهمة قدرها 11,7 مليار دولار، تمثل أكثر من 43% من اجمالي المساهمات العالمية، تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقيمة 11,36 مليار دولار بنسبة تقدر 42%، أما جنوب شرق آسيا فقد كانت حصتها 3,02 مليار دولار بنسبة تعادل 11% وافريقيا 0,55 مليار دولار بنسبة 2%. والبيان الآتي يبين تقسيم مساهمات التكافل حسب كل منطقة:

الشكل2 : حجم التأمين التكافلي حسب المناطق الرئيسية

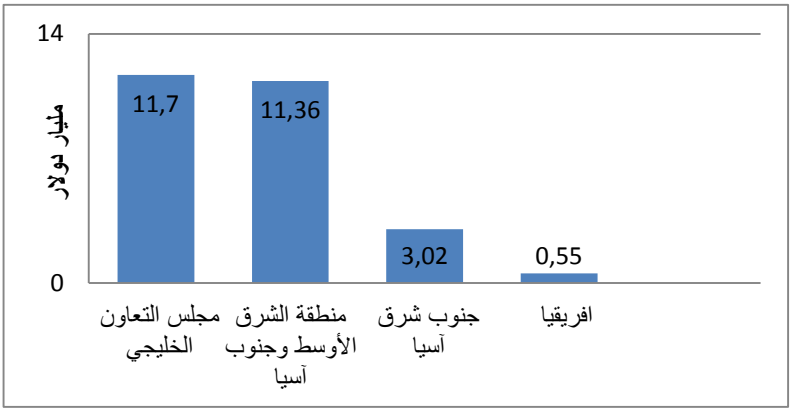

Source: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020, p41.

الملاحظ أن نمو صناعة التأمين التكافلي المسجلة ارتكزت في بعض مناطق دول العالم، خاصة في دول الخليج ودول آسيا على غرار ماليزيا، والسبب يرجع إلى توفر البيئة الملائمة الحاضنة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، مع كبر حجم القطاع المالي الإسلامي في هذه المناطق، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي بأهمية التأمين التكافلي وتوفر الإصلاحات التنظيمية المناسبة، في ظل زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق وارتفاع مستوى السيولة.

ويجدر الذكر على صعيد الدول أنه في سنة 2018، احتلت ايران و المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا الصدارة في سوق التأمين التكافلي، بمساهمة قدرت بحوالي 89%، علما أن مساهمة الدول السابقة الذكر لنفس السنة كانت تقدر بـــ10,88 مليار

دولار (40%) و9,46 مليار دولار (35%) و1,85 مليار دولار (6%) و1,20 مليار دولار (4%) و1,05 مليار دولار (3%)على التوالي.[6]

5.1. الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي:

تكتسي أهمية التأمين التكافلي في الاقتصاد العديد من النقاط الايجابية، أهمها:

أ. دعم الاقتصاد الحقيقي والتنمية الاقتصادية:

يعتبر التأمين التكافلي كمحفز يسمح للأفراد والشركات بتحمل المخاطر، حيث يشجع على دعم الاقتصاد الحقيقي، من خلال رفع مستوى الاستثمار المنتج، والتقليل من أخطار مشاريع مختلف القطاعات، بما يعزز التوازن الاقتصادي ويحقق النمو الاقتصادي السليم والصحيح، الأمر الذي يدعم التنمية الاقتصادية.

ب. تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتنافسية:

يساعد توفير التأمين التكافلي على زيادة الكفاءة العامة للقطاع المالي، ولا سيما من خلال تسهيل تقديم التمويل للقطاع الخاص. كما أن زيادة اقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار نتيجة التأمين من خلال تقليل المخاطر،، يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والتخصص.

ت. دعم الاستقرار الاقتصادي:

يلعب التأمين التكافلي دورا رئيسيا كعامل استقرار اقتصادي للمتعاملين في أوقات الأزمات، كما يسمح بذلك في تسهيل استهلاك الأفراد الذين يواجهون ظروف غير اعتيادية كالأزمات المالية والكوارث الطبيعية بما يدعم وظيفة الاستقرار. والتأمين التكافلي يعد مصدرا ثابتا لتمويل الاقتصاد والأسواق المالية، لأنه يعزز التمويل والاستثمار. وهذا على غرار محافظته على الأصول خاصة ما تعلق منها بمجال الاستثمار، ومن ثم ضمان تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي.

ث. المساهمة في تمويل عجز ميزانية الدولة:

تعمل شركات التأمين التكافلي في تمويل ميزانية الدولة، وذلك من خلال الضرائب والرسوم المفروضة عليها، أو عن طريق توظيف الأقساط المكتسبة والفوائض المحققة لدى الدولة، الأمر الذي يسمح بتمويل العجز الموازناتي للدولة.

---

[6] ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2019, p29.

ج. التوزيع:

التأمين التكافلي له أثر في انشاء نوع من التضامن المبني على أساس توزيع الأخطار بين المجموعة المشتركة، وهو يعمل على تحقيق إعادة في توزيع الدخل من خلال أخذ مال صندوق التكافل ليدفع كتعويض للمتضرر، خاصة اذا كانت قيمة الضرر أكبر من قسط التأمين المقدم، وهذا يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخول، لما للعملية من دور في المحافظة على الأصول ومنع انخفاض الثروة بشكل كبير في حالة حصول الضرر. كما أن دعم التأمين التكافلي للاستثمار الحقيقي والنمو الاقتصادي يترتب عنه تحسين التوزيع للثروات والدخول في المجتمع.

ح. تعبئة المدخرات:

إن شركات التأمين التكافلي من خلال أداء المشتركين لأقساط التأمين التكافلي سواء العائلي أو العام تعمل على تعبئة المدخرات، حيث أن توظيفها وتخصيصيها داخل مختلف القطاعات الاقتصادية، يعمل على تحفيز مستقبل النمو الاقتصادي.

خ. الحد من البطالة:

إن صناعة التأمين التكافلي تعمل على الحد من البطالة سواء من خلال مناصب الشغل التي توفرها شركات التكافل، أو من خلال دعم المشروعات التنموية في مختلف المجالات، بما يوفر ذلك فرص للعمل، علاوة على ذلك فإن عمل التأمين التكافلي على تحسين الدخل من خلال رفع مستوى الاستثمار سوف يؤدي إلى رفع مستوى وعاء الزكاة بما يسهم في الحد من البطالة.

د. المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

تقوم شركات التأمين التكافلي بتقديم خدمات التأمين تشمل عمليات التصدير، باعتبارها من الخدمات غير المنظورة والتي لها أثر ايجابي في رفع مستوى الصادرات، من خلال تقديم الاستشارات تتعلق بالمتعامل الأجنبي والسوق المستهدفة، بالإضافة إلى توفير الضمانات الكافية لعملية لتصدير، وهذا على غرار دعم شركات التأمين للمشاريع الاستثمارية المحلية بما يسهم في رفع مستوى كفاءة الجهاز الانتاج المحلي، وبالتالي رفع فرص التصدير وتقليص نسبة الواردات.

ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي في الشكل الآتي:

الشكل 03: الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي

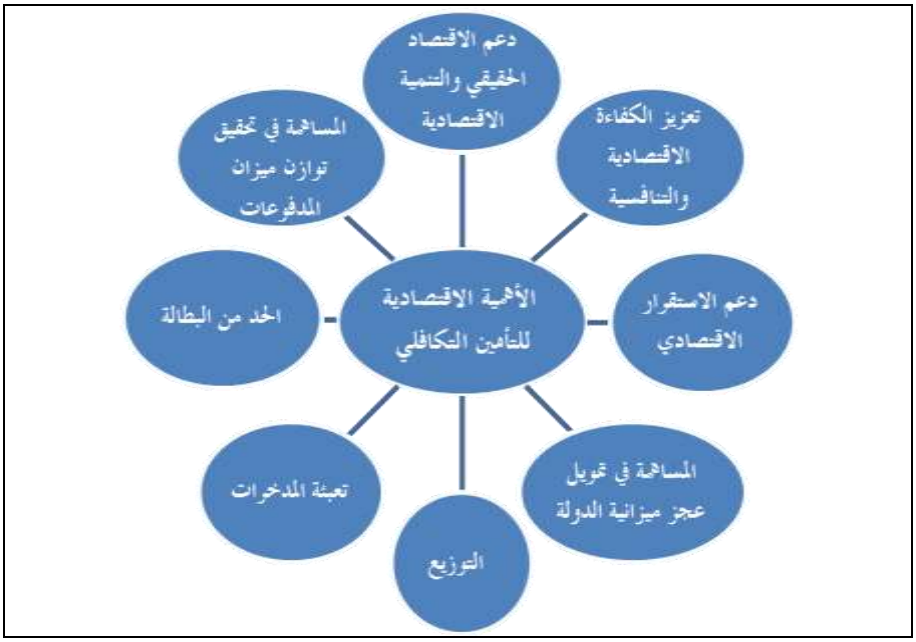

المصدر: من إعداد الباحثين.

2. تجربة التأمين التكافلي في الجزائر:

1.2 مكونات سوق الخدمات التأمينية في الجزائر:

يضم قطاع التأمين في الجزائر 24 شركة منها 13 مؤسسة تمارس جميع أنواع التأمين على الأضرار و8 شركات مختصة بتأمين الأشخاص، إضافة إلى شركتين مختصتين بتأمين القروض والشركة المركزية لإعادة التأمين. تنشط هذه الشركات إلى جانب الهيئات والمتعاملين الآخرين (لجنة الإشراف، المجلس الوطني للتأمينات، اتحاد شركات التأمين، وسطاء وخبراء التأمين) في ظل الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون رقم04/06 المتعلق بالتأمينات، والأمر12/03 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية، والأمر رقم15/74 المعدل والمتمم بالقانون31/88

المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات، وجميع هذه القوانين والنصوص التطبيقية تحكم وتنظم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له وتبين حقوق والتزامات كل واحد منهما.[7]

2.2- التأمين التكافلي في الجزائر (إشارة إلى شركة سلامة للتأمينات)

إن نشأة التأمين التكافلي في الجزائر جاء بالأساس من خلال المرسوم التنفيذي رقم09-13 الصادر بتاريخ11-01-2009، والذي يسمح بإمكانية انشاء شركات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، مع العلم أن المرسوم قد تضمن 4 مواد وملحقا يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل التعاضدي. ليتم فيما بعد دعمه في إطار قانون المالية 2020 مع تحديد شروطه وكيفيات ممارسته من خلال المرسوم التنفيذي رقم 21-811 الذي وضع الإطار التنظيمي العام للخدمة في إطار المبادئ والأسس الشرعية للتأمين التكافلي، على غرار تبيان طبيعة العقد وكيفيات ممارسته وأشكاله وآليات الرقابة ونماذج الاستغلال المتعلقة به والحسابات المالية والمحاسبية لشركة التأمين التكافلي وكيفيات التعامل مع رصيد صندوق المشاركين.

وتعتبر شركة سلامة للتأمينات أولى شركات التأمين في السوق الجزائرية التي تعاملت بالتأمين التكافلي، وعلى ضوء التنظيم الجديد لهذه الخدمة تعتزم العديد من شركات التأمين الأخرى وفي مقدمتها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين طرح منتوجات إسلامية للتأمين "تكافل" للمتعاملين.

1.2.2 تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

أ- تعريف شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

شركة سلامة للتأمينات " البركة والأمان سابقا" هي فرع للشركة الإسلامية العربية للتأمين الإماراتية "ISLAMIC ARAB INSURANCE COMPANY " مقرها الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية، تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 26 مارس2000، رأسمالها يقدر بـــ 2 مليار دج. وتتوفر الشركة على 260 نقطة بيع على مستوى القطر الوطني و7 مديريات

[7] يوسف بن ميسية، تقرير سوق التأمين الجزائري، المؤتمر العام الثاني والثلاثون للإتحاد العام العربي للتأمين، الحمامات، تونس: 24-27 جوان2018، ص4.

جهوية.[8] وقد نجحت شركة سلامة في تحقيق نتائج ايجابية خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير احصائيات 2017 امتلاكها حصة سوقية تقدر 4,787 مليار دينار جزائري بما يعادل4% من سوق التأمينات في الجزائر.[9]

ب- المنتجات المسوقة من طرف شركة سلامة للتأمينات

تطرح شركة سلامة للتأمينات الجزائر منتجات التأمين التي تستجيب للشريعة، وتشمل التغطية الخدمات الآتية:[10]

تأمين المركبات، تأمين الأخطار الصناعية، التأمين الهندسي والتشييد، تأمين الأخطار البسيطة (محلات-منازل)، تأمين النقل البحري والبري والجوي، تأمين المسؤولية المدنية المختلفة، تأمينات الأشخاص، المساعدة للمركبات، إعادة التأمين.

ت- اتفاقيات شركة سلامة المعززة للخدمات المسوقة:

في إطار تلبية شركة سلامة للتأمينات الاحتياجات المتنوعة سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات، فقد قامت بالتوقيع على عدة بروتوكولات، حيث شملت التغطية المجالات الآتية:[11]

- **التأمين المصرفي:**

في هذا الإطار تم توقيع بروتوكول تعاون مع بنك البركة الجزائر بتاريخ 31 ماي 2010 حيث أن سلامة للتأمينات تعمل مع بنك البركة في تمويل الاستثمارات، في حين أن بنك البركة يستعين بشركة سلامة لتسويق منتجاتها عبر فروعها، أما اتفاق الشراكة التجاري الثاني الذي تم التوقيع عليه سيسمح بإنشاء بنك تأميني. ولقد تم تكوين أعوان البنك الذين سيشرفون على تلك الشبابيك التي ستفتح على مستوى الفروع البنكية التجريبية لتسويق المنتجات التالية: السفر، الحوادث لحماية العائلة، المنازل، المحلات التجارية، والتأمين عن العمرة والحج والعقار.

---

[8] SALAMA ASSURANCES ALGERIE, Présentation SALAMA Algérie, p1 www.salama-assurances.dz (télécharger le : 21-02-2021)

[9] Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie, Rapport annuel-2017, p8

[10] SALAMA ASSURANCES ALGERIE, Produits commercialisés, sur : www.salama-assurances.dz

[11] سعود وليد، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية حول: مؤسسات التامين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، خلال الفترة: خلال الفترة 26/25 افريل 2011 ، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص29.

- **تأمينات الأشخاص:**

في هذا الصدد تم توقيع على برتوكول اتفاق بين سلامة للتأمينات الجزائر والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية يهدف لإنشاء شركة لتأمين الأشخاص وفق القانون 06-04 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 المكمل للأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995الذي يلزم جميع شركات التأمين فصل نشاط تأمين الأشخاص من نشاط الأضرار، ستعرض هذه الشركة تأمينات على الصحة والسفر والاحتياط والحوادث والحماية العائلية توجه للفلاحين والمقيمين بالأرياف وأي شخص يرغب في الإكتتاب وذلك وفق التأمين التكافلي المطابق لمبادئ الشرعية الإسلامية. حيث تم تنصيب مجموعة عمل تقنية لتحديد شروط وجدوى إنشاء هذه الخدمة الجديدة.

ت –آليات إدارة التأمين التكافلي في شركة سلامة:

تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي: نموذج الوكالة ونموذج المضاربة والنموذج المختلط.[12]

- **نموذج الوكالة:** حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين واستثمار الأقساط مقابل أجر معلوم.

- **نموذج المضاربة:** والتي تمثل اتفاقية استثمار بين من يقدم راس المال ومن يقدم جهد المضاربة. يقدم من خلال هذه العملية حملة الوثائق التأمينية إلى تقديم الاشتراكات التي تشكل صندوق حملة الوثائق التكافلية، ويتشكل بذلك رأس المال بعد الاستقطاعات المختلفة لنفقات التأمين التكافلي يستثمر الفائض مما يحقق عوائد الاستثمار بعد خصم المصاريف الإدارية ويستفاد عن طريق المضاربة من فوارق الأسعار.

- **النموذج المختلط:**

[12] سعود وليد، مرجع سابق، ص15.

في هذا النموذج تستحق شركة نسبة معينة من الاشتراكات (الأجر المعلوم) مقابل إدارتها لأعمال التأمين، بالإضافة إلى نسبة من عوائد الاستثمار والاشتراكات بصفتها مضارب.

ث- تطور أداء شركة سلامة:

بغرض التعرف على أداء شركة سلامة للتأمين في الجزائر، يمكن متابعة تطور أقساط التأمين المكتتب فيها بالشركة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014-2018.

جدول2: تطور أقساط التأمين المكتتب فيها بشركة سلامة خلال 2014-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الأقساط	4491	4707	5 019	4 787	5 158
نسبة النمو	-	4,8	6,62	-4,62	7,75
الحصة السوقية	%4	%4	%4	%4	%4

Source: Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie-Rapports d'activités, 2015, 2016, 2017.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ أن شركة سلامة للتأمينات الجزائر حققت نتائج ايجابية طيلة الفترة الممتدة بين2014-2018، حيث تطورت أقساط التأمين المكتتب فيها من 4,491 مليار دينار سنة 2014 إلى 5,158 مليار دينار سنة 2018، بنسبة نمو بلغت 3,63 % في المتوسط. كما يلاحظ أن حصة الشركة في السوق الوطنية للتأمين ثابتة طيلة الفترة والمقدرة بـــ4%، وهي نسبة معتبرة من رقم أعمال القطاع الخاص، وذلك في ظل سيطرت المؤسسات العمومية للتأمين التي تمثل 80% من قطاع التأمين.

وفي إطار محاولة تعزيز ودعم موقع الشركة في سوق التأمين، ومن ثم الاسهام أكثر في دعم التنمية، اتخذت الشركة استراتيجية للتطور ممثلة في الآتي:

- تموقع مستدام في سوق تأمينات الخواص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- وضع شبكة كثيفة متنوعة وفعالة، مع تفعيل وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن
- التكوين المكثف والمستمر للموارد البشرية.
- تحقيق مردودية ذات نمو متواصل.

3.2- متطلبات دعم إدماج التأمين التكافلي في الاقتصاد الوطني:

إن العمل على تطوير صناعة التأمين التكافلي وادماجها في قطاع التأمين الجزائري بصفة موسعة، يتطلب الأمر توفر مجموعة من المتطلبات والتي تكمن في النقاط الأساسية الآتية:

1.3.2- المتطلبات الإدارية لإدماج صناعة التأمين التكافلي:

إن إدماج صناعة التأمين التكافلي في النظام الاقتصادي الجزائري، يستدعي توفر مجموعة من الأسس التنظيمية التي تستجيب لقواعد الإدارة الحديثة من جهة، وتأخذ بخصوصية هذا النوع من الأنظمة التأمينية من جهة أخرى. فيمكن النظر إلى شركات التأمين التكافلي في إطار نظام مؤسساتي على أنها نظام مفتوح، يتضمن مجموعة من الوظائف المتكاملة، وعلى أساس ذلك ومن أجل ضمان بلوغ أهداف صناعة التأمين التكافلي لابد من وجود إطار تنظيمي رشيد خاصة بها، ويعتبر تنظيم عمل شركات صناعة التأمين التكافلي من وجهة نظر مقاربة كلية من الأهمية بمكان، حيث تتطلب العملية وجود نظام إداري محوكم فعال يسمح باستيعاب التطورات والإبتكارات التي تطرأ على صناعة التأمين التكافلي، على غرار تبني التأمين التكافلي وفق إدارة الصناديق الوقفية.

2.3.2- المتطلبات الشرعية لإدماج صناعة التأمين التكافلي:

إن إدماج صناعة التأمين التكافلي يتطلب توفير قواعد وضوابط شرعية للخدمات المقدمة في هذا المجال، ومن هذا المنطلق من المهم تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي، على غرار وضع ضوابط لعملية المشاركة أو الدمج مع شركات التأمين التقليدية والتحول إلى التأمين التكافلي.

3.3.2- المتطلبات القانونية لإدماج التأمين التكافلي:

إن العمل بنظام التأمين التكافلي يستوجب استحداث أطر ومنظومة قوانين جديدة، كتلك المتعلقة بالتنظيم القانوني للتحول الكلي لشركات التأمين التجاري إلى شركات التأمين التكافلي، وفض المنازعات، والامتيازات الجبائية التي يمكن أن تمنح لدعم هذا النوع من الخدمة قصد تشجيع الإدخار ورفع من مستوى الاستثمار.

4.3.2- المتطلبات البشرية والتكنولوجية:

إن نشاط شركات التأمين التكافلي يتطلب توافر كفاءات متخصصة في الجانب التـــأميني والشرعي، ولها معرفة علمية بإدارة هذا النوع من الخدمات. كما يعتبر العامل التكنولـــوجي دور مهم في عملية انجاح وتسهيل ادماج صناعة التأمين التكافلي، خاصة فيما تعلق بنظام الرقابـــة وفي عمليات التسجيل والاكتتاب والافصاح التي ترتكز في العديد من الدول على عملية الرقمنة، ومن الضروري كذلك على شركات التأمين التكافلي توفير أنظمة أمان جيدة ومتطورة، ســـواء بالنسبة لأدوات ووسائل اجراء خدمات التأمين، أو بالنسبة لأنظمة الرقابة.

5.3.2- المتطلبات التسويقية:

إن انجاح صناعة التأمين التكافلي مرتبط بالقدرة على وضع شـــبكات لتوزيـــع الخدمـــة، والإستفادة من تقنيات الوسائط التكنولوجية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تبني التسويق الذي يعمل على دعم نشاط شركات التأمين التكافلي، ويسهم في نشر الثقافة التأمينة التكافلية.

خـــاتمـــة:

يعتبر التأمين التكافلي نظام تعاوني يستمد مبادئه من تعاليم أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد ركيزة ضمن منظومة الاقتصاد الإسلامي، له دور ايجابي في العديد من المجالات، كمساهمته في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كونه يشجع على انشاء المشاريع التنموية ويوفر التغطية التأمينية للأفراد والشركات من نتائج الأخطار التي يمكن أن يواجهونها.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي، فلقد حقق نجاح نسبي على الصعيد العالمي، من خلال تطور مساهمته العالمية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي أدمجت هذا النوع من الصناعة في قطاع التأمين بصفة موسعة باعتبارها مكملة لعمل الصيرفة الإسلامية.

والجزائر على غرار العديد من دول العالم، تحاول إدماج خدمة التأمين التكافلي بصفة موسعة، حيث أكد صدور المرسوم التنفيذي 21-81 التوجه نحو اصلاح نظام التأمين الجزائري. من خلال وضع القاعدة التنظيمية للتأمين التكافلي، الأمر الذي يسمح في المستقبل باستحداث نسيج جديد من شركات التأمين التكافلي يعمل على دعم مسار التنمية الاقتصادية، ويرفع درجة المنافسة والكفاءة الاقتصادية.

إن صناعة التأمين التكافلي في الجزائر لا تزال تواجه جملة من التحديات، حيث يتطلب الأمر وجود آليات تنظيمية وشرعية وأدوات فنية مكملة من شأنها أن تدعم هذه الصناعة وتضمن مسيرتها الواعدة، وفي هذا الإطار من المهم توفر مجموعة من الإجراءات تسهم في تحقيق عوامل نجاح الإدماج بصفة سليمة وموسعة، أهمها:

- تفعيل الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يشمل عمل شركات التأمين التكافلي، مع الشروع في وضع حزمة من القوانين المكملة لخدمة التأمين التكافلي.
- قيام الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بضبط ونشر مختلف المعايير المعتمدة المتعلقة بالتأمين التكافلي، مع اعداد نظام فعال للرقابة الشرعية من شأنه أن يساعد هيئات الرقابة الشرعية لشركات صناعة التأمين التكافلي على التطبيق السليم لهذه الخدمة.
- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التأمين التكافلي.
- رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في شركات التأمين من خلال اعداد و تهيئة إطارات وخبراء في النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية.
- تطوير الأنظمة التقنية في شركات صناعة التأمين التكافلي، بما يساعد على رفع القدرة التنافسية والابتكارية للخدمات والأدوات المالية المقدمة.
- العمل على رفع مستوى الحملات التسويقية حول خدمة التأمين التكافلي لتعريف الجمهور بخدماتها ومميزاتها وبالتالي تطوير ثقافة التأمين التكافلي لديه.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق- دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمينات)، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر2011، رابطة العالم الإسلامي.
- سعود وليد، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية

والتجربة التطبيقية، خلال الفترة: خلال الفترة 26/25 افريل 2011 ، جامعة فرحات عباس-سطيف.

- يوسف بن ميسية، تقرير سوق التأمين الجزائري، المؤتمر العام الثاني والثلاثون للإتحاد العام العربي للتأمين، تونس: 24-27 جوان2018.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2020، العدد81 لسنة 2020 والمرسوم التنفيذي 21-81 العدد 14لسنة 2021، على الموقع الآتي: www.joradp.dz
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، 2009.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة التعاون الإسلامي)، قرار بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، 1435هـ، 2013، على الموقع الالكتروني الآتي: www.iifa.org
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2017، على الموقع الالكتروني الآتي:http://aaoifi.com/24188 /

-Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie-Rapports d'activités, 2015, 2016, 2017. Sur le site web suivant: ww.uar.dz

-Islamic Financial Services Board, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY, Report 2020.

-Salama Assurances Algerie, Sur le site web suivant: www.salama-assurances.dz